قراءة في كتاب

لمن تقوم الدولة الإسلامية؟

منير غاوت

يعتبر مفهوم "الدولة الإسلامية" من أكثر المفاهيم التي كانت محل نقاش و جدال في مرحلة ما بعد الربيع العربي التي عرفت وصول تيارات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم بعدة دول كمصر و تونس، و قد شغل كذلك هذا المفهوم حيزاً كبيراً في الفكر العربي المعاصر حيث كان الأكثر تداولاً في كتابات و إنتاجات العديد من المفكرين و الأكاديميين المهتمين بالفكر السياسي الذي حاولوا من خلاله مساءلة التراث السياسي للمنطقة الذي يحمل بين طياته تصوراً معيناً لشكل النظام السياسي الذي تشكل وفق ظروف تاريخية معينة و كذلك تصوراً للممارسة السياسية المؤطر بما يسمى "الأحكام السلطانية"، حيث يعتبر هذا التراث مرجعية سياسية تنهل منه الحركات الأصولية ذات التوجه السياسي تصورها لشكل الدولة و كذلك مشروعها المجتمعي المغرق في الماضوية.

وقد تزامن الاهتمام الفكري والعلمي بموضوع "الدولة الإسلامية" مع احتدام التقاطب السياسي بين التيار الأصولي والتيار العلماني والحداثي خاصة بعد تحرر معظم الدول العربية من الاستعمار باعتبارها لحظة بناء الدولة

حيث حاول العديد من المفكرين و الساسة المحسوبين على كلا الاتجاهيين (الإسلامي و العلماني) أن يبلوروا إجابة موضوعية عن إشكالية الدين و الدولة و عن امكانية وجود تقاطع ما بين التصور الأصولي للدولة و الشكل الحديث لها و المتعارف عليه بالدولة المدنية التي تأخذ مسافة واحدة من جميع المعتقدات و الأديان و تستند على مبدأ المواطنة لا على أساس عرقي أو ديني (مسلمين و ذميين)، إلا أن معظم الإجابات لم تكن واضحة و قادرة على حسم النقاش و تجاوز الإشكال، حيث غلب عليها التصورات الصفاتية و الشكلانية و لاسيما لدى الإسلاميين، إذ ربطت الصفاتية بين إسلامية الدولة و تحقق مجموعة من الأوصاف كالحاكمية و تطبيق الشريعة و الشورى و الإمامة، بينما ركزت الشكلانية كما يقول محمد جبرون[i1]

[1] جبرون محمد ،مفهوم الدولة الإسلامية "أزمة الأسس و حتمية الحداثة"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات (طبعة 2014) ص 13

على المظهر، واعتبرت أن الدولة الإسلامية هي تلك التي تحاكي الخلافة الراشدة شكلاً و تتحلى بصفاتها. و من بين أبرز الأطروحات التي كان لها الآثر البالغ على قضايا الفكر العربي المعاصر في ما يخص مفهوم "الدولة الإسلامية" هي أطروحة المفكر السوداني "د. عبد الوهاب الأفندي " التي طرحها في كتاب "لمن تقوم الدولة الإسلامية؟" الذي سنحاول من خلال هذا المقال تقديم قراءة للأفكار التي جاء بها الكتاب و كانت محطة اهتمام و تأثير على العديد من المراجعات التي قامت بها بعض الحركات الإسلامية كما يقول صاحب الكتاب عبد الوهاب الأفندي، فماهي أهم الأفكار التي جاء بها الأفندي في هذا الكتاب؟ و ما هو التصور الذي يقدمه الذي يقدمه من خلال نقده لمفهوم الدولة الإسلامية؟

سياق نشوء المفهوم

استهل الأفندي كتابه بنقد فكرة الدولة الإسلامية التي تعتبر من أهم الشعارات التي ترفعه جل الحركات الأصولية أو الإحيائية(بتعبير رضوان السيد في كتاب أزمنة التغيير :الدين و الدولة و الإسلام السياسي) التي كانت من أبرز منطلقات نشوئها هو تأسيس دولة مرادفة للإسلام و استعادة نموذج "الخلافة"، حيث كرست أقوى حركتين اسلاميتين جهودهما و كل طاقتهما من أجل تحقيق هذه الغاية و هما "جماعة الإخوان المسلمين" في مصر التي تأسست سنة 1928 على يد مرشدها الأول حسن البنا، و "الجماعة الإسلامية" في باكستان مع أبو الأعلى المودودي الذي يعتبر ملهم العديد من القيادات السياسية و الفكرية لتنظيمات الإسلام السياسي

حيث اعتبر الأفندي هذه الغاية لم تجلب سوى العنف الوحشي والقمع والصراع، ويضيف أن الجري وراء سراب "الدولة الإسلامية" قاد المجتمعات الإسلامية في كل أنحاء العالم إلى حافة الفوضى، وأنه ليس ثمة أفكار كثيرة أسوء من فكرة الدولة الإسلامية.[2]

فلقد وضح الأفندي في هذا الكتاب وبشكل ناقد "أصول فكرة الدولة الإسلامية وتطورها" التي برزت للمشهد الفكري والسياسي

[2] عبد الوهاب الأفندي؛لمن تقوم الدولة الإسلامية؟، منبر الحرية (الطبعة الأولى2011) ص13

بسبب عاملين اثنين

الأول هو بداية الحقبة الاستعمارية التي شهدت اخضاع معظم أراضي المسلمين للاحتلال و سيطرة قوى أجنبية، و الثاني الذي كان نتيجة مباشرة للأول و هو انهيار الخلافة و تحول الإسلام إلى دين بدون دولة لأول مرة[3] ، حيث اعتبر الأفندي أن نموذج الخلافة الإسلامية ما كان سوى وهم يبعث على الطمأنينة و مثل زوالها صدمة كبرى للمسلمين، و ذلك عقب قرار إلغاء الخلافة مع انهيار الدولة العثمانية و بناء الدولة التركية الحديثة على يد كمال الدين اتاتورك سنة 1924، حيث كانت لحظة فاصلة في التاريخ السياسي للمنطقة حيث لأول مرة يعيش فيها العالم الإسلامي بغير سلطة مركزية تجمع ما بين أمور العقيدة و مصلحة الأمة بتعبير عبد الوهاب الأفندي، مما دفع العديد ممن يسمون برواد الحركة الإصلاحية كجمال الدين الأفغاني و محمد عبده و رشيد رضا إلى محاولة تضييق الهوة ما بين المعطى الحضاري الجديد و هو الشكل الحديث للدولة و بين النموذج السياسي التقليدي الذي تبنته حركات الإسلام السياسي و التي تعتبر جماعة الإخوان المسلمين الحركة الأم لحركات الإسلام السياسي، التي وصف الأفندي تصورها لشكل الدولة كهيكل تسلطي يجسد الميول الاستبدادية و التسلطية لهاته الحركات[4]

الدين كأيديولوجيا:

اعتبر الأفندي مشروع "الدولة الإسلامية" التي تنادي وتبشر به الحركات الأصولية يستوجب أن تكون دولة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، يعني أن تكون دولة "شمولية" تصّر على التدخل بالشؤون الخاصة للمواطنين.

و تخضع هذه الدولة يضيف الأفندي لحكم دكتاتور متدين يحكم بأمر الله و اسمه "الخليفة"، بينما تتكون هذه الدولة في الوقت ذاته من جماعات فاضلة من الناس و هنا يتسأل الأفندي: كيف يمكننا التميز بشكل موضوعي بين من هو فاضل و هو غير فاضل؟ والجواب الذي تطرحه حركات الإسلام السياسي واضح و صريح أنهم هم المجتمع الفاضل و أنهم هم الذين يجب أن يتولوا القيادة، حيث اعتبر الكاتب أن هذا الوقف و التصور المتغطرس قاد إلى عنف لا يضاهى في التاريخ الإسلامي الحديث. وذلك راجع إلى تحول الإسلام إلى ايديولوجية مؤطرة للعديد من التنظيمات، الأمر الذي جعل الدين يفقد انسانيته ويصبح ساحة قتال يتم فيها التضحية وبسهولة بالأخلاق والمنطق والعدل على مذبح العواطف. و كل ما يتم جنيه هو

---

[3] نفس المصدر ص 33
[4] نفس المصدر ص 15

الخراب و الفوضى حيث يشل العمل السياسي، بوصفه مجالاً لاتخاذ التدابير، و تصبح التقوى الزائفة هي الحقيقة الأساسية للدولة، و هذا ما يوضح أن الاستبدادية هي سمة متأصلة في الكثير ممن يتنكرون بزي الأيديولوجية الإسلامية.[5]

و هذا ما كان واضحا و جلياً في العديد من التجارب التي تبنت نموذج الدولة الإسلامية كالسودان، افغانستان و المملكة العربية السعودية و إيران (الممثلة لتيار الإسلام السياسي الشيعي) و أيضا في سنة حكم الإخوان بمصر التي كانت سنة صدام ما بين القوى الأصولية و التيارات المدنية أدت في النهاية إلى وئد حلم الديمقراطية و الحرية، فقد كانت كل هاته التجارب جيوباً قمعية لحريات الأفراد و منتهكة لحقوق الأقليات.

إعادة صياغة التراث الإسلامي:

أشار الأفندي إلى أن موضوع الخلافة الإسلامية قد فقد أهميته، و لا معنى للاستمرار في الجري وراء سرابه و الدوران في حلقاته المفرغة بحثا عن تبريرات ملتوية للديمقراطية من المصادر الإسلامية عن طريق الاستشهاد بالشورى و الإجماع، لأنه من الواضح أن الحكم الديمقراطي يتفوق كثيراً عن الحكم الفردي و أن القيم التي تدعمها تنسجم تماما مع قيم الإسلام من وجهة نظر الكاتب، التي لا تعدو بدورها أن تكون قيماً انسانية كالعدل و الإنصاف و النزاهة و السلوك العقلاني حيث لم يأت الإسلام بقيم خاصة به و مختلفة عن القيم التي أمن بها بنو البشر على مر العصور ، و لم يقدم كذلك تعريفات جديدة و غير مألوفة لهذه القيم، و يعتقد الأفندي أنه عوض الرجوع إلى تراث الماوردي و نصوص أخرى أكل عليها الدهر و شرب لابد من اكتشاف ما إذا كانت الأنظمة الجيدة" الديمقراطية" تتماشى مع الإسلام .

ومن أجل تحقيق هذا المراد، دعا الأفندي إلى ضرورة إعادة صياغة الفكر الإسلامي و مراجعة تراثه السياسي و وضع حد لهذه الحلقة المفرغة من التخبط و الألغام العاطفية و ذلك بأن يتولى المسلمون بأنفسهم مراجعة التراث بنظرة ناقدة لا تتخلى عن توابثه و القيم التي سعى لتجسيدها، و لكنها في نفس الوقت لا تسجن نفسها في قصوره و تتعامل مع عيوبه[6] بتقديس وهمي، و ذلك أيضا من اجل تجاوز ما أنتجه الفكر الإسلامي المؤطر بالنظرية السياسية التقليدية التي جعلت الحركات الأصولية تتبنى المفهوم الحديث للدولة

[5] نفس المصدر ص 17

[6] نفس المصدر ص196

و لكن في شكلها القمعي باعتبارها مؤسسة للهيمنة و ضبط الحريات بدون الالتفات للمبادئ الأخلاقية الفردية التي يستند إليها مفهوم الدولة الحديثة .

وقد حدد الأفندي مظاهر الخلل الكامنة في النظرية السياسية الإسلامية في نقطتين:

1-الإصرار على تفسير نموذج الخلافة الراشدة باعتباره الدليل على أن الحكام يجب أن يكونوا أشبه بالقديسين، و أن القوانين و النظم التي تحكم تصرفاتهم يجب أن تصمم لا تلائم مثل هؤلاء "الأولياء و القديسين" ،و الخطأ في هذا ان هؤلاء القديسين لا يحتاجون إلى قواعد تحكمهم، و اعتبر الكاتب أن هذا الوضع غير طبيعي لأن غالبية البشر ليسوا من هاته الفئة، مما يستدعي الأمر إلى إنشاء قواعد و ضوابط التي تقيد هاته الأكثرية التي تفتقد إلى سمة "القدسية"[7].

2-أما الخلل الثاني فهو يتجلى في سعي تفسير تصرفات واعمال الخلفاء الراشدين في عزلة عن المحيط والظروف التي كانت محددا في تشكيل قرارات هؤلاء[8].

ويتقاطع الأفندي في نقده "للخلافة الإسلامية" مع النقد الذي قدمه الشيخ الأزهري علي عبد الرازق (1887-1966) في كتابه الشهير **"الإسلام وأصول الحكم"** الذي تمحور على أربع نقاط رئيسية:

1)إن رسول الإسلام لم ينشئ دولة، و كانت سلطته روحية لا غير

2)الإسلام لم يحدد أي نظام معين للحكم، و يمكن للمسلمين أن يختاروا أي نظام حكم يرونه مقبولاً

3)كل أنظمة الحكم التي نشأت بعد وفاة نبي الإسلام بما فيها خلافة أبي بكر والخلافة الراشدة لم تتم على أصل ديني، و إنما كانت مؤسسات ارتجلها العرب في ذلك الوقت لتسيير شؤونهم، و إطلاق اسم "الخلافة" عليها قصد به إضفاء شرعية دينية على هذه المؤسسة

4) هذا النظام هو أصل البلاء في العالم الإسلامي لأنه استخدم لتبرير الاستبداد وفرض الانحطاط على المسلمين.[9]

وقد أثارت هذه الأفكار الغير المعهودة ساعتها عاصفة من النقد في الأوساط الإسلامية، فقد جرت محاكمة في الأزهر لعلي عبد الرازق انتهت بتجريده من درجة العالمية وبالتالي فقدان وظيفته، واعتبر الأفندي أن

---

[7] نفس المصدر ص 150
[8] نفس المصدر ص 199 و 200
[9] محمد عمارة،" معركة الإسلام و أصول الحكم" ص 25

هذا التشويش قد حرم جهود عبد الرازق وأفكاره من تحقيق المساهمة الإيجابية التي كان من شأن النقاش الجريء حول قضايا الفكر السياسي الإسلامي أن يحققها

دولة "المدينة"

في مقابل ما دعى الأفندي إلى نبذ مفهوم" الدولة الإسلامية"، دعى في الوقت ذاته إلى بناء دولة حديثة بهوية إسلامية تستلهم نموذج المدينة التي تعتبر فيه الدولة كيان سياسي يقوم على رابطة طوعية تعددية تقوم على الاختيار الحر لا القهر،[10]و تستلهم كذلك من التجربة البريطانية و الأمريكية و الكندية التي كان فيها الدستور بدايةً عبارة عن معاهدة بين المكونات السياسية على عكس التجربة الفرنسية و البلشفية[11] التي تما فيهما فرض الدستور على الشعب بالعنف و القهر ، و قد اعتبر الأفندي أن الأدبيات المؤسسة لتيار الإسلام السياسي تأثرت بالنزعة التسلطية التي اتسمت بها التجربة البلشفية و خصوصاً أفكار أبو الأعلى المودودي الذي استبشر بهذا النموذج و أيده من منطلق أن الإسلام هو الحق المطلق يجب أن يفرض على الناس سواء آ رضوا أم أبو و قد دعى كذلك إلى تأسيس "دولة إسلامية محورية[12]"،تلعب دوراً مشابهاً للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في زعامة الغرب حيث يجب أن يتميز هذا النموذج بديمقراطية مستقرة و اقتصاد قوي مستقل و حياة ثقافية نابضة بالحياة ، و اعتبر أن أكثر الدول المرشحة للعب هذا الدور هي تركيا و ماليزيا

خاتمة

تبقى الديمقراطية و الحرية أهم ركيزتان التي يجب أن يبنى عليها الكيان السياسي القائم على نموذج المدينة و الذي يجب أن يتجسد فيما سماه الأفندي "دولة إسلامية محورية" ،إلا أن هذا البديل يبقى نفسه طوباوياً و مغرقاً في المثالية لا يختلف كثيراً عن وهم "الدولة الإسلامية" التي تبشر به حركات الإسلام السياسي ،و الذي قام الأفندي بنقد الأفكار المؤسسة لهذا النموذج أو حتى التصور الذي طرحته بعض تنظيمات الإسلامية في نسختها الحديثة أو المحسوبة على ظاهرة "ما بعد الإسلاموية" (بتعبير أوليفيه روا في كتابه تجربة الإسلام السياسي) التي قدمت في مرحلة ما بعد الربيع العربي مفهوم "دولة مدنية بمرجعية إسلامية،

---

[10] نفس المصدر ص 215
[11] نفس المصدر ص226
[12] نفس المصدر ص 34

التي حاولوا من خلالها إضفاء طابع إسلامي على مفهوم الدولة الحديثة . إلا أن هذا الأخير قد نشأ كتصور و كيان سياسي بشكل مختلف عن ما تطرحه الأحزاب الإسلامية الحديثة و حتى ما طرحه الأفندي كبديل، حيث يبقى أهم مبدئ قامت عليه الدولة الحديثة هي فصل الدين عن السياسة أي إلغاء النموذج الثيوقراطي ،فمحاولة إضفاء السمة الدينية على مفهوم الدولة الحديثة و كذلك إسقاط مفهوم الديمقراطية على الشورى ، و المؤسسة التشريعية على مفهوم أهل الحل و العقد ، يعطي في الأخير نموذج مشوه لشكل الدولة. حيث تبقى في الأخير دولة تقوم على أساس ديني و بعيدة كل البعد عن نموذج الدولة الحديثة التي يعتبر قوامها الحق و القانون و الفصل بين السلط و التي كانت سبباً في إرساء أسس و قواعد التقدم و الازدهار في أروبا بفضل حركة التنوير التي عرفتها و كان أسُّها الفصل ما بين الديني و المدني و الذي اعتبره فرح أنطوان شرطاً موضوعيا و حاسما في هذا التقدم حيث قال: "إنه لولا فصل الأوروبيين بين السلطتين الدينية و المدنية، لما ترسخ التمدن في أروبا هذا الرسوخ الذي نراه الآن".[13]

و لا يبقى للعالم العربي من خيارات لسلك سبل التقدم و الازدهار إلاّ إحداث قطيعة مع التراث السياسي الديني الذي لم يعد مواكباً لروح العصر و لا للتحولات السياسية و الاجتماعية التي عرفتها البشرية و كذلك ضرورة تعرية أصول الاستبداد الراسخة في المخيال السياسي الإسلامي و المؤسِسَة ل"حكم المتغلب" و منطق "الراعي والرعية "، و التوجه نحو الحداثة و التحديث السياسي و استلهام نموذج الدولة المدنية الحديثة المستقاة من الرؤية الليبرالية التي اعتبرها عبد الله العروي النتيجة النهائية لثورة الحداثة ،و التي تكون فيه الدولة ضامنة لحرية الفرد و مقيدة بدستور الذي ينظم علاقتها بين مواطنيها ،و محايدة اتجاه القيم و المعتقدات و تكون فيه كذلك مستقلة عن الدين ،"فلا مدنية حقيقية و لا عدل و لا مساواة و لا أمن و لا حرية و لا علم و لا فلسفة و لا تقدم في الداخل إلاّ بفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية.."[14]

المراجع

لمن تقوم الدولة الإسلامية ؟ ، عبد الوهاب الأفندي ، منبر الحرية 2011
جبرون محمد ،مفهوم الدولة الإسلامية "أزمة الأسس و حتمية الحداثة"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات (طبعة 2014
محمد عمارة،"معركة الإسلام و أصول الحكم
فرح أنطوان، ابن رشد و فلسفته ، دار الطليعة

[13] فرح أنطوان، ابن رشد و فلسفته ، الطبعة 1 دار الطليعة ،ص144
[14] نفس المصدر ص136